

قضية

«حق الوصول إلى المعلومات»

مكافحة الفساد على الورق

مخاطر القرار

«كيف تُسلام أي إدارة على مخالفات قانون حق الوصول إلى المعلومات، إذا كانت الامانة العامة

لمجلس الوزراء أفتت بعدم جواز تطبيقه؟». تساؤل طرحه البيان الصادر عن الجمعيتين اللتين وصفتا القرار بـ«الخطير»، كونه يصد عن مرجع رفيع في الإدارة

يبدو إقرار قوانين مكافحة الفساد وكأنه محاولة من السلطة، للإستثمار، في المحافل الدولية (مروان طحطح)

”نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد“

March 25, 2009, Phoenix Intercontinental Hotel, Beirut
٢٥ آذار | مارس ٢٠٠٩، فندق فينيسيا، بيروت



تستغرق محاكمة الملوثين شهورا طويلة لا يلزمون حالها ماوقف التلوث (هيلم الموسوي)

التطبيقية للقانون. تذرعت الحكومة بتقصيرها في أداء واجبها كي «تفتي» بعدم جواز تطبيق القانون، في ما يعد بمثابة «تعميم» على بقية الإدارات للاهتنام عن تطبيقه



تتخذم الامانة العامة لمجلس الوزراء بتقصيرها في أداء واجباتها لعدم تطبيق القانون!



لطلبات الحصول على معلومات لرفع الحرج القانوني عنها». واستعرض البيان مخاطر أخرى تتمثل بـ«امتناع الحكومة عن تسليم معلومات مرتبطة بإتفاق أموال من الخزينة في تجاهل واضح لجدا الشفافية التي يرسياها القانون»، فضلا عن «تحويل السلطة للقوانين وتفسيرها على نحو يؤدي إلى إعفاء الحكومة والإدارات العامة من الضوابط والالتزامات القانونية والدولية»،

ولهذا تحاول مكافحة الظاهر، ولهذا أخرج المشرع اللبناني في شباط 2017 قانون حق الوصول إلى المعلومات من الإدراج بعد 9 سنوات من تقديمه كمشروع قانون، واستخدم إقراره في الصفحات الأولى التي قدمت إلى مؤتمر سيدر لحد المانحين الدوليين على تقديم رزمة جديدة من الديون والمنح». ولغت ذبيان أن تلتي قانون حق الوصول إلى المعلومات قانونا «حماية كاشفي الفساد» و«الشفافية في قطاع البترول»، إلى أن المراسيم التطبيقية التي من شأنها أن تكون فُفسرا وعمالا مساعدا للقوانين «هي الشماعة التي تستعملها الإدارات الحكومية اليوم للاستمرار في نهج التعتيم وغياب الشفافية».

«المفكرة القانونية» و«علنا إرادة» دعنا الحكومة إلى «عدم التذرع بتقصيرها للتخصل من مسؤولياتها»، و«بتأكيد التزامها الأخلاقي والدستوري بتنفيد قانون حق الوصول إلى المعلومات والتعميم على كل الإدارات بوجوب تنفيذه. وطالما مجلس شورى الدولة يبادء دوره في تحقيق دولة القانون وضمأن حقوق المواطنين وحررياتهم، «وأن يفتح البرلمان تحقيقا في تمتع الإدارة العامة عن تنفيذ قوانينه المتصلة بمكافحة الفساد، وأن يبادر إلى إقرار قانون بإنشاء هيئة مكافحة الفساد»، و«حُضرتا الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية على تشكيل «أوسع إئتلاف وطني لصون المكسب الحقوقي والاجتماعي المتمثل بقانون حق الوصول إلى

استثمار في المحافل الدولية

في 14 كانون الأول 2018، أصدرت الحكومة اللبنانية تقريرا بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفق الجمعيتين، «ذُكر نفاذ القانون في هذا التقرير خمس مرات»، وتضمنن إعلانا يُفيد

وزارة البيئة تبين عدم التزامها بالشروط البيئية المطلوبة ضمن المهلة المحددة لها، فتم إرسال كتاب ثان يطلب فيه من جديد الالتزام بالشروط البيئية وأعطيت مهلة جديدة لتطبيقها» علما أن هناك سبع دعاوى قضائية أمام القاضي المنفرد الجزائي في بعلبك تبلغ و68 دعوى أمام القاضي المنفرد الجزائي في زحلة. وتستغرق المحاكمات شهورا طويلة من دون أن تقتزن بوقف جرم التلوث المستمر.

الأحكام القضائية التي صدرت عن القاضي المنفرد الجزائي في زحلة محمد شرفي في بعض دعاوى التلوث، شكلت سابقة في تكريس مفهوم الجريمة البيئية. إن لم يفرض غرامات مالية فقط، بل الرّم الملوثين بتنظيف المساحات التي تسببوا بتلوثيها وتشجيرها. ورغم إيجابية الأحكام القضائية، إلا أنها قابلة للإستئناف الذي من شأنه أن يوقف التنفيذ، ومن شأن المحاكمة أن تطول أمام محكمة

استئناف الجنح، وتتفاقم الأمور فيما لو لم يلزم المدعى عليهم بإجراءات الإلتزام البيئي خلال المحاكمة ويستمر في التلوث طيلة امد المحاكمة. مع ذلك، لم تشهد التدابير القضائية اللجوء تدابير مؤقته تصل إلى إقفال المؤسسة الملوثة خلال المحاكمة.

في خطته الموعودة، يقبل ابو فاعور صفحات اسلافه ويركز على تصحيح «خطئة الترخيص» من دون تطبيق شرط الإلتزام البيئي. فيما يلتفت رئيس المصلحة سامي علوية إلى أن الوصول إلى صفر تلوث يقتضي «تأمين استدامة الإجراءات والرقابة والمتابعة القضائية والإعلامية، بعد أن تم تعيين خبراء مختابة التزام 74 مؤسسة، لا سيما مصانع الفة الأولى التي تحظى بتعمد مهل مستمر». وشدد على إلزام اصحاب المصانع بتشفيل محطات التكرير خلال المحاكمة لتفادي استئناف الأحكام والنهوب من تنفيذها.



يحظى الملوثون بغطاء رسمي فيما تقرض الدولة ملايين الدولارات لتنظيف الليطاني



الدولة لتنظيف الليطاني. الملوثون الـ 79 الذين «قبضت عليهم» اللجنة المشتركة، يتמודون في جرمهم برغم تلقيهم الإنذارات والإدعاء عليهم أمام القضاء الجزائي. إذ إن 4 مؤسسات منها تلقت إنذارا أول بالإلتزام البيئي. وعند إعادة الكشف عليها من قبل

لبنان

عنه الخاصة

ازمة نفايات 2015... عائدة قريبا

حبيب معلوف

تزامن انعقاد اجتماع لجنة البيئة اللبنانية ووزير البيئة فادي جريصاتي، أمس، مع اعتصام نظّمته التحالفات البيئية وانتلاف ادارة النفايات أمام وزارة البيئة اعتراضاً على ما تضمنته خارطة طريق الوزارة التي صادق على معظمها مجلس الوزراء... في وقت تتوالى حالات الرفض في المناطق لخطط المطامر والحارق المقترحة.

اجتماع أمس سيطرت عليه أربع قضايا أساسية. الأولى اثارتها النائبه بولا يعقوبيان حول مدى تطبيق عقود خطة الطوارئ في مطمرى برج حمود والكوستابرافا، وقد وعد رئيس اللجنة مروان حمادة بدعوة مجلس الانماء والاعمار لحضور الجلسة المقبلة لسمالته حول الموضوع، فيما طلب جريصاتي تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في الأمر. القضية الثانية هي مواقع المطامر، وقد اجمع المشاركون على ضرورة اختيار المواقع الـ 25 التي تقترحها خطة وزارة البيئة وفق معايير علمية واضحة يسهل اقتناع الناس بها، مع تشديد على أن نزع الختيف والفرز واعتماد المطم الصحي بدل المكبات العشوائية، يفترض أن يغبنا عن المحارق المقترحة في خارطة طريق الوزارة والحكومة. اما القضية الثالثة فتتاولت تطبيق مرسوم الفرز وتأمين تمويل المعالجة وتوضيحات حول مسألة التخفيف وكيفية اعداد قانون يشمل هذا الموضوع مع موضوع الفرز. وكشف وزير البيئة انه أعدّ دفاتر شروط نموذجية للبلديات لتلزييم الكنس والجمع والفرز، وكّرز التأكيد على ضرورة التمييز بين الرسوم المباشرة وغير المباشرة على النفايات التي تطال المنتجات، وتلك المتعلقة بمسؤولية المنتج تطبيقاً لبدا «الملوث يدفع». أما القضية الرابعة التي طرحت استيضاحات حول العقود الأخيرة، لا سيما مع «رامكو» التي تتضمن بنداً يتعلق بالفرز من المصدر وضرورة تأمين الشركات ثلاثة مستوعبات، وهو ما لم تطبقه الشركة المتزّمة بتغطية من مجلس الانماء والاعمار الذي اشرف على العقود وتنفيذها. وإذ أكد وزير البيئة انه وجه كتباً في هذا الخصوص، وأن الجواب كان أن هناك غموضاً في العقد، وأن الشركات تعتبر أن الـ 27 دولاراً التي تتقاضاها على الطن لا تكفي للفرز من المصدر، كان الرأي الغالب بأن هذا المبلغ أكثر من كاف ويجب التشدد في محاسبة الشركات ومراقبتها.

أما في ما يتعلق بالاعتصام أمام وزارة البيئة أمس، فقد حذّر المعتصمون بأن نهاية خارطة الطريق المقترحة من قبل الحكومة ستكون وخيمة اذا اعتمد خيار الحارق.

انطلاقاً من كل ذلك، ويعد تأكيد بلديات اقليم الخروب، أمس، رفضها انشاء اي مطمر او محرقة في منطقة الجبة، ومع التعثر في منطقة الشمال، ووصول مطمر الجديدة الى الذروة، وقرب انتهاء مهلة اتحاد بلديات الضاحية لعدم طمر أكثر من 1000 طن في مطمر الكوستابرافا (حسب قرار مجلس الوزراء) مما يعني التوقف عن استقبال نفايات الشوف وغالبه قريبا... ومع تعثرات أخرى في معظم المناطق وظهور بوادر كبيرة لعودة النفايات الى الشوارع في أكثر من نصف مناطق لبنان قريبا، من دون افق لحلول معقولة، يبدو أننا سنكون، قريباً، أمام مازق أكبر من ذلك الذي شهدناه عام 2015. لأن الثقة المفقودة بخبط الحكومة اصبحت اكبر بسبب الخبط في الوزارات المختصة والتأخر في إنضاج الاستراتيجية والحوّل، وبسبب ضعف الطبقة السياسية عامة وعدم اهتمامها إلا بالاستثمارات المربحة واهمالها القضايا الحقيقية كالنفايات ومعالجتها.

أما الآمال العالقة على توافق سياسي بين احزاب السلطة لفرض الخيارات المقترحة في خارطة الطريق بالقوة، فإن هذا يمكن ان يصح، فيما لو كان هناك توافق حقيقي بالحد الأدنى، ولو كانت هناك حلول عادلة واستراتيجية مدروسة فعلا، وإذ يستبعد العارفون التوافق على مواقع للمعالجة في ظل الرفض الشعبي المنتظر وعدم رغبة هذه القوى في اتخاذ قرارات غير شعبية، بالإضافة الى صعوبة ايجاد تمويل لمعالجة النفايات، لاسيما للخيارات المكلفة جدا كالحرق، وهو الموضوع الحساس الذي تم تأجيل البحث به في جلسة مجلس الوزراء الاخيرة التي خصصت لهذا الملف... ليس مستبعدا في ظل هذه الازمة ان تتأزم الأمور أكثر، ويصبح جزء من قوى السلطة وأحزابها، قريباً، في صفوف المتظاهرين المطالبين برفع النفايات من الشوارع.

عائلات لبنان تساند عائلات فلسطين

الأصدقاء الأعزاء

لمناسبة الذكرى الثانية على رحيل الصديق العزيز المخرج جان مشعون، أحد مؤسسي هذه اللجنة والداعم الدائم لها مع العزيرة في مصري، ندعوكم لمشاركتنا الغداء الشهري في مطعم فوزي برج الحمام غولدن تولىب، يوم الأربعاء ٤ أيلول، من الواحدة ظهرا حتى الثالثة عصرا. هذا الغداء وكل النشاطات حتى نهاية السنة ستكون لدعم الأسر في القدس، أي تكافل أسري كما بدأنا سنة 2003.